

ترامب: إيران تواجه مشكلات كثيرة وتريد أن تتفاوض.. «وقت الحديث قد فات»

خامنئي: أي هجوم أمريكي سيكون له عواقب وخيمة لا يمكن إصلاحها .. وقواتنا المسلحة بحالة تأهب

سفير إيران لدى الأمم المتحدة: سترد على الكيان الصهيوني «بقوة» ودون ضبط للنفس»

الوكالة الذرية: إسرائيل دمرت مبنين لإنتاج أجهزة الطرد المركزي قرب طهران



الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في البيت الأبيض



المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي

الرئيس الإيراني: ستنجاوز أي أزمة بالوحدة الوطنية

روسيا: نحذر أمريكا من مساعدة تل أبيب عسكرياً.. أو مجرد التفكير بالأمر

الروسي سيرغى ريباكوف من أن المساعدة العسكرية الأمريكية المباشرة لإسرائيل ربما تزعزع استقرار الوضع في الشرق الأوسط بشكل جذري، وسط استمرار لتبادل الضربات الجوية بين إيران وإسرائيل لليوم السادس على التوالي. ونقلت وكالة «إنترفاكس» للأنباء عن ريباكوف قوله إن روسيا تحذر الولايات المتحدة من تقديم مثل هذه المساعدة لإسرائيل، أو حتى التفكير في تقديمها. وأضاف أن موسكو على اتصال بكل من إسرائيل وإيران. وأعلن وزير الدفاع الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، الأربعاء، تدمير مقر الأمن الداخلي الإيراني بغارات جوية. وقال كاتس: «بواصل الإحصار ضرب طهران». وأضاف: «دمرت طائرات سلاح الجو الآن مقر الأمن الداخلي للنظام الإيراني، الذراع القمعي الرئيسي للديكتاتور الإيراني». وتابع: «كما وعدنا، سنواصل

الجيش الإسرائيلي يعلن تدمير مقر جهاز الأمن الداخلي بطهران

وفقا للتعليمات الصادرة عن الجهات المعنية، حتى لا يواجه أحد أي مشكلة». حضره جميع أعضاء مجلس الوزراء ونواب الرئيس، تمت مناقشة واستعراض آخر الأحداث والوقائع، وأصدر الرئيس الإيراني الأوامر والإجراءات اللازمة لتسهيل الأمور.

من جهة أخرى جتت روسيا، أمس الأربعاء، تحذيرا إلى الولايات المتحدة الأمريكية من تقديم أي مساعدات عسكرية مباشرة لإسرائيل، مشددة على أن ذلك سيتسبب في زعزعة استقرار الشرق الأوسط. وحذرت الخارجية الروسية بالقول: «نحذر أمريكا من تقديم مساعدات عسكرية مباشرة لإسرائيل أو حتى

وتلبية جميع احتياجاتهم... من المهم أن يعلم الشعب أن السلطات تقف إلى جانبه وتسعى جاهدة لتوفير الظروف المناسبة لمواطنيها». وشكر بزشكيان «الإعلان عن الدعم والمساعدة من مختلف الدول، وخاصة دول الجوار، خلال الجرائم الأخيرة التي ارتكبتها الكيان الصهيوني»، وقال: «ينبغي على الوزراء مواصلة تفاعلهم وتواصلهم مع الدول الأخرى، وخاصة دول الجوار».

كما أكد الرئيس على مسألة تفويض الصلاحيات للمحافظات، وقال: «ينبغي على الوزراء منح الصلاحيات اللازمة لمديريهم ونوابهم حتى تتمكن كل جهة من اتخاذ قراراتها الخاصة عند الحاجة». وفي الختام، طلب بزشكيان من جميع المسؤولين «الالتزام التام بمبادئ الأمن والحماية،

في اجتماع مجلس الوزراء اليوم الأربعاء، إنه «باللحمة الوطنية والوحدة نستطيع تجاوز أي أزمة». ونقلت وكالة «مهتر» للأنباء عن الرئيس بزشكيان قوله في اجتماع مجلس الوزراء أمس: «إذا كان الشعب معنا، فلن نتعرض أي مشكلة البلاد للخطر، وبالتالي، من الضروري أن تتماشى جميع الإجراءات مع الحفاظ على اللحمة الوطنية»، مؤكدا: «أعتقد أنه باللحمة الوطنية والوحدة سنتجاوز أي أزمة».

كما أكد الرئيس الإيراني على دعم المسؤولين للشعب، وقال: «على المسؤولين والجهات المختلفة، وخاصة المؤسسات الدائمة مثل لجنة الإغاثة والرعاية الاجتماعية، أن تحرص على معالجة وضع كل فرد من مواطنينا بسرعة في حالة حدوث مشكلة أو حادث

نظهر أي تردد في الدفاع عن شعبنا وأمننا وأرضنا. سترد بجدية وقسوة ودون ضبط للنفس»، نقلًا عن «رويترز». واتهم السفير الإيراني، إسرائيل «باستهداف مناطق مأهولة دون تمييز، وبدون إنذار».

وقال بحريني إن إسرائيل ارتكبت «عسلا عدوانيا، وهاجمت إيران دون أي سبب». واعتبر السفير أن «أمريكا «بلا دفاع جوي على الإطلاق» بدورها». قالت وزارة الخارجية الإيرانية أمس: «نتعرض لهجوم غير قانوني من إسرائيل»، مضيفة: «من يهاجمنا سيتلقى الرد». وأعلن سفير إيران لدى الأمم المتحدة في جنيف، علي بحريني، أمس الأربعاء، أن بلاده سترد على الضربات الإسرائيلية «بقوة».. ودون ضبط للنفس، وأضاف للصحافيين: «لن

وخيمة لا يمكن إصلاحها». وفي إشارة لتهديدات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، قال المرشد الإيراني: «أولئك الذين يعرفون تاريخ إيران يعرفون أن الإيرانيين لا يستجيبون على نحو جيد للغة التهديد». وتابع خامنئي: «إيران لن تقبل أن يفرض عليها سلاما أو حربا»، مضيفا أن طهران «لن تستسلم أبدا» للضغط. من جهته أحجم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمس الأربعاء عن الإدلاء بإجابة حاسمة في ما يتعلق بالضمانات التي توجهها إسرائيل إلى إيران، معلنا أن طهران تواصلت مع واشنطن من أجل التفاوض. وقال الرئيس الأمريكي للصحافيين في الحقيقة الجنوبية للبيت الأبيض «قد أفعل ذلك وقد لا أفعل، لا أحد يعلم ما ساقوم به».

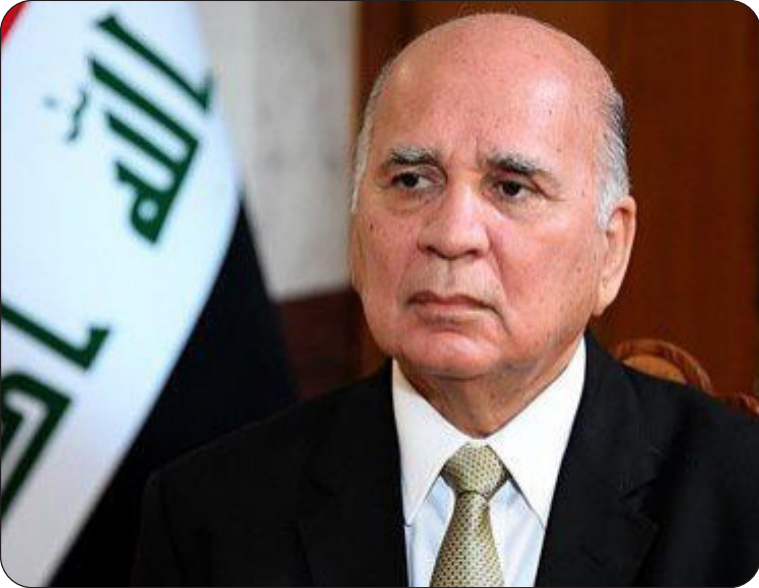
وأعلن المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي أمس الأربعاء أن القوات المسلحة الإيرانية في حالة تأهب، وسط استمرار القصف الإسرائيلي الذي يطال منذ فجر يوم الجمعة الماضي. وقال خامنئي: «لن نتجاهل أي هجوم على أرضينا». والقوات المسلحة في حالة تأهب». وتابع المرشد الإيراني: «إسرائيل ارتكبت خطأ فادحا وستلقى الجزاء. لن نغفر لإسرائيل اختراق أجواء بلادنا، كما قال خامنئي إن «الشعب لن ينسى.. الهجوم على أرضه» وسقوط قتلى، مضيفا أن «الإيرانيين بأكلهم يدعمون قواتنا المسلحة».

وأضاف خامنئي متحدئا عن المسؤولين الأمريكيين: «عليهم أن يعلموا أن إيران لن تستسلم وأن أي هجوم (أمريكي) سيكون له عواقب

مصر والعراق والسعودية والبحرين تؤكد أهمية بذل الجهود لمنع انزلق المنطقة إلى الفوضى

وزير الخارجية العراقي يدعو إلى اجتماع

طارئ لوزراء الخارجية العرب



وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين

دعا وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين أمس الأربعاء إلى عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب لبحث التطورات الإقليمية والحرب الدائرة بين الاحتلال الإسرائيلي وإيران. وقالت وزارة الخارجية العراقية في بيان إن دعوة حسين جاءت في مباحثات هاتية أجراها مع نظيره المصري بدر عبد العاطي لبحث آخر المستجدات على الساحة الإقليمية سيما التغيرات التي طرأت على مجرى الحرب الدائرة بين الاحتلال الإسرائيلي وإيران وانعكاساتها على أمن واستقرار المنطقة. وذكر البيان أن العراق وبمسئفة رئيس الدورة الحالية للقمة العربية دعا الى عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب على هامسش اجتماع منظمة التعاون الإسلامي المقرر انعقاده في مدينة اسطنبول مطلع الأسبوع المقبل. وأشار حسين إلى أن الهدف من الاجتماع هو تنسيق المواقف العربية إزاء التطورات المتسارعة ومواجهة التحديات الحالية بروح جماعية ومسؤولة.

من جهة أخرى أكدت مصر والعراق والسعودية والبحرين أمس الأربعاء أهمية بذل الجهود لمنع انزلاق المنطقة إلى حالة من الفوضى وضرورة استئناف المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني. وذكرت وزارة الخارجية والهجرة المصرية في بيان أن ذلك جاء خلال اتصالات هاتفية بين وزير الخارجية والهجرة الدكتور المصري بدر عبد العاطي مع

الوزراء الرؤى حول سبل احتواء التصعيد وإيقاف إطلاق النار لتجنب اتساع رقعة الصراع وامتداد المواجهة العسكرية حيث تم التأكيد على الأهمية البالغة للتوصل إلى تسوية للأزمة عبر الحلول السياسية والدبلوماسية.

واتفق الوزراء بحسب البيان على مواصلة التنسيق المشترك لمتابعة تطورات الموقف وتكثيف الجهود المشتركة لوقف التصعيد والعودة لمسار المفاوضات.

نظرائه العراقي فؤاد حسين الذي تتولى بلاده رئاسة الدورة الحالية لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة والسعودي الأمير فيصل بن فرحان والبحريني الدكتور عبد الطيف الزياتي.

وأوضح البيان أن الاتصالات شهدت بحث التطورات المتلاحقة في المنطقة على إثر التصعيد العسكري بين الاحتلال المصرية في بيان أن ذلك جاء خلال اتصالات هاتفية بين وزير الخارجية والهجرة الدكتور المصري بدر عبد العاطي مع

الأمين الإقليميين والدوليين حيث تبادل



وزراء الخارجية العرب

اعلان بمناسبة صدور قرار قاضي الإفلاس / عمران محمد الكندري المؤرخ في 2025/6/12 في الطلب رقم 2024/3 تسوية وقائية المتقدم من / شركة بنتا للأثاث والمفروشات ذ.م. م ضد كلا من: 1 - بيت التمويل الكويتي 2 - البنك الأهلي المتحد - حاليا بيت التمويل الكويتي 3 - بنك وربة 4 - شركة الملا للتمويل 5 - البنك الصناعي واخرين والصادر على النحو التالي: باسم صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح إدارة الإفلاس في يوم الخميس الموافق 2025/6/12 بمقر إدارة الإفلاس بفضوية الأستاذ/ عمران الكندري قاضي الإفلاس وحضور الأستاذ/ يوسف أحمد البكر أمين السر في الطلب المقيد برقم 3/2024 تسوية وقائية للمفيد بالرقم الألي : 244194230 المقدم من / شركة بنتا للأثاث والمفروشات ذ م م كلا من: 1 - بيت التمويل الكويتي 2 - البنك الأهلي المتحد - حاليا بيت التمويل الكويتي 3 - بنك وربة 4 - شركة الملا للتمويل 5 - البنك الصناعي واخرين بعد الاطلاع الطلب والمستند المرجقة : حيث يخص وجيز الواقعة في أن الطالبة / شركة بنتا للأثاث والمفروشات (ذ.م.م) تقدمت بطلب لإدارة افلاس بصفتها (مدين) بطلب تسوية وقائية ضد : 1) بيت التمويل الكويتي . 2) البنك الأهلي المتحد – حاليا بيت التمويل الكويتي . 3) بنك وربة . 4) شركة الملا للتمويل . 5) البنك الصناعي واخرين . وكمّا أن أعمال شركة الطالبة قادرة على استمرار باعتبار استند علمها لدراسة فنية لمكتب كرو كويت للاستشارات المسجلة في الجهات الرقابية وأن لدى المدين الطالبة خطة لمزاولة النشاط وأن لديها تدفقات مالية مستقبيلة وأن الدائنين من أصحاب الديون العادية وتبلغ مجموعة ديون البنوك (اثنان مليون وخمسمائة وتسعة وثمانون ألف وواحد وربع دينار كويتي) ومجموعة ديون الموردین قدره (مليون وثمانمائة وثلاثة وأربعون ألف وواحد عشر دينار كويتي) ومجموعة ديون الموظفين (مليون وأربعمائة وثلاثون ألف وثلاثمائة وستة عشر دينار كويتي) وهناك ديون لأطراف أخرى (مليون وستمائة وثمانية وثلاثون ألف وسبعة وثمانون ألف وواحد عشر دينار كويتي) وقيمة موجودات الثابتة الدفترية مبلغ 650,357.دك وهناك طرق لإطفاء الخسائر المتراكمة وهناك أصول مالية بخطة تسوية الوقائية وقدمت الأدلة والمستندات الدالة على قدرتها على استمرارية وإطفاء خسائرها بفترة زمنية وجيزة وقدم محافظ مستندات وتخلص أهم ما ورد فيها (قرار جمعية عمومية غير عادية وكتاب تصنيف الدائنين والمبالغ المسحقة والضمانات المقدمة وصورة من قائمة البضائع والأصول وبيانات المالية الخاصة للبنوك والموردين والموظفين) ومن ثم أصبحت الشركة غير قادرة على سداد ديونها نتيجة ذلك المنع. وبجلسة 2024/12/26 قدم محام الشركة الطالبة مذكرة دفاع وحاطلة مستنداته الدالة على قدرتها في استمرارية وسداد ديون الدائنين على ضوء خطة تسوية الوقائية المقدم منها وسيما أن الشركة الطالبة قد بينت بطلبها موجز مقترح التسوية الوقائية ، والاتفاقات المزمع إبرامها مع الدائنين بشأن التسوية ، وأوضحت أنها ترغب في منحا الوقت الكافي لتسوية الديون المترصدة بذمتها ، وذلك للحفاظ على كيان الشركة وقيمة موجوداتها ومصالح مساهميها ، مع تأكيدها على قدرتها على اجمع تلك الديون ، وبذات جلسة صدر قرار بإخطابة لجنة الإفلاس للقيام بفحص الطلب وإبداء الرأي بشأنه وبينان مدى إمكانية التسوية الوقائية ، وتقييم وضع المدين المالي والمديونيات المترصدة بذمته ، وبينان ما إذا كان المدين قادرا على إدارة أعماله وأمواله بنفسه من عدمه ، وموافاتها بذلك بتقرير مفصل مع العمل كلما أمكن في انجاز ذلك وفق المواعيد القانونية المقررة للقيام بذلك وفق قانون الإفلاس ، وبينان مدى حاجة لتعيين مراقب لبحث مقترح تسوية الوقائية والإجراءات المتخذة وتنفيذ مقترحها من عدمه وفي الحالة الأولى بيان قيمة المبلغ المالي المستحق للمراقب سواء بشكل شهري أو سنوي) . وحيث ورد كتاب لجنة إفلاس المؤرخ في 2025/6/12 : 1) خطة التسوية الوقائية المتروحة (المعدلة) مقبولة من حيث المبدأ وذلك على النحو الوارد بالبنء تالئاً . 2) تعيين مراقب وذلك على النحو الآتي خلافاً خامساً . وحيث أن قاضي الإفلاس قرر عرض الأوراق لجلسة اليوم للتصرف في طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية وفق الوقائع المطروحة . السند القانوني حيث أنه من المقرر بنصوص المواد 1 ، 33 ، 39 ، 58/7 والفقرة الأخيرة منها 61 من قانون الإفلاس الصادر بالقانون رقم 71 لسنة 2020 أنه في تطبيق أحكام هذا القانون ، يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعنى الموضح قرين كل منها : وقف المطالبات : وقف أي دعوى أو إجراء تنفيذي يكون مقام ضد المدين متى كان متعلقاً بأمواله أو ديونه ، بيت قاضي الإفلاس في الطلب ، خلال عشرة أيام من تاريخ انتهاء المدة المحددة لرد عليه ، بإصدار قرار بافتتاح إجراءات التسوية الوقائية . تقوم إدارة الإفلاس خلال عشرة أيام من تاريخ صدور قرار قاضي الإفلاس بافتتاح الإجراءات أو رفضها أو عدم قبولها بنشر القرار والإعلان عنه وإخطار ذوي الشأن به والإفصاح في بورصة الكويت للأوراق المالية إذا كان للدین مدرجا فيها ، وتكليف الدين بالأفصاح عنه على موقعه الإلكتروني ، وذلك ما لم يقرر قاضي الإفلاس الاكتفاء بأي من هذه الطرق أو غيرها ، ويجوز لقاضي الإفلاس أن يقرر الإعلان عن القرار بإحدى الصحف اليومية الصادرة في دولة أجنبية إذا كان جانب كبير من دائني المدين أو أمواله أو أعماله تحت ملك الدولة أو لأي سبب آخر يراه قاضي الإفلاس ، وفي جميع الأحوال يجب قيد القرار الصادر بافتتاح الإجراءات خلال المهلة المبينة بهذه المادة ، ويرتبت على صدور قرار افتتاح إجراءات التسوية الوقائية وقف المطالبات كدة الثلاثة أشهر للجهة لتاريخ صدور القرار ، وأنه مع مراعاة الأحكام المقررة بهذا القانون بشأن طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية لا يقدم بطلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية وفقاً لما يلي : ... -إذا كان قد سبق وأن صدر حكم نهائي بشهر إفلاس المدين ، فلا يجوز تقديم الطلب إلا بعد مرور ثلاث سنوات من انتهاء التقليلة ، واستثناء من أحكام البنود (...،7.....) من هذا المادة يجوز للمدين تقديم الطلب في أي وقت إذا أرفق به ما يفيد الموافقة المسبقة للأغلبية المطلوبة على مقترح التسوية الوقائية المقدم بشأنه الطلب . كما أن ما تقدم وهديا بما تسلف من قواعد قانونية ، وكانت الشركة الطالبة ، " شركة بنتا للأثاث والمفروشات ذ.م.م " قد تقدمت بطلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية ضد جميع ادائتها مبينا فيه الإذعان والطلبات وسياس وأرفقت به المستندات والبيانات التي تطالبها المادتين 20 ، 25 من قانون الإفلاس بالمقرر اللازم الذي يحمل إصدار هذا القرار ، وقد أودعت لجنة الإفلاس تقريرها الثاني الأخير رقم (140) المؤرخ في 2025/6/12 لإدارة الإفلاس وانتهى بالارأي النهائي بأن أوصت بقبول خطة التسوية الوقائية وفقاً للملئود المبينة سلفاً ، ومن ثم قان قاضي الإفلاس يصدر قراره بافتتاح إجراءات التسوية الوقائية ، وأن هناك ديون مستحقة للدائنين ضد شركة الطالبة إذا أن مجموعة ديون البنوك (اثنان مليون وخمسمائة وتسعة وثمانون ألف وواحد وأربعون دينار كويتي) ومجموعة ديون الموردین قدره (مليون وثمانمائة وثلاثة وأربعون ألف وواحد عشر دينار كويتي) ومجموعة ديون الموظفين (مليون وأربعمائة وأربعة وثلاثون ألف وثلاثمائة وستة عشر دينار كويتي) وهناك ديون لأطراف أخرى قدره (مليون وستمائة وثمانية وثلاثون ألف وسبعة وثمان دينار كويتي) وكما أن الدائنين قبل مخاطبة لجنة افلاس وافقوا من حيث المبدأ على طلب التسوية الوقائية ما عدا الدائن شركة الملا للتمويل وبذلك تكون الطالبة قد قدمت ما يفيد الموافقة المسبقة للدائنين المتأثرين على ما يزيد على نصف الديون المتأثرة على مقترح التسوية الوقائية المقدم بشأنه الطلب ، ومن ثم يعضي قاضي الإفلاس بإصدار قرار افتتاح إجراءات التسوية الوقائية وفق ما تقدم من قواعد قانونية وعلى هدي من المواد (1 ، 20 ، 24 ، 25 ، 26 ، 55 ، 59 ، 70 ، 71 ، 73 ، 74) و المواد من 76 حتى 81 من قانون الإفلاس ، وذلك على النحو الذي سيرد بالمطروح . لذلك قررنا الآتي : أولاً : افتتاح إجراءات التسوية الوقائية بشأن الطلب المقدم من المدين (شركة بنتا للأثاث والمفروشات ذ.م.م) ومع وقف كافة المطالبات القضائية وإجراءات التنفيذ المتخذة ضدها وذلك لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ هذا القرار ، وعلى إدارة الإفلاس إخطار البنك المركزي والإدارة العامة للتنفيذ والشركة مقدمة الطلب والمقدم ضدهم وكذا إخطار الإفلاس بهذا القرار وفقاً للمادة (55) من قانون الإفلاس ونشره في الجريدة الرسمية وقبده وذلك خلال عشرة أيام ، مع تكليف الشركة مقدمة الطلب بالإفصاح من هذا القرار بموقعها الإلكتروني وبالإعلان عنه في جريدتين يوميتين محليتين تصدر إحداهما باللغة الإنجليزية في نفقتها وتقديم ما يفيد ذلك ثانياً : تكليف المدين (شركة بنتا للأثاث والمفروشات ذ.م.م) بإعداد مقترح التسوية الوقائية مشتملا على البيانات التي تطالبها المادة (73) من قانون الإفلاس مع بذل العناية اللازمة لإقناع الدائنين بالموافقة على مقترح التسوية الوقائية ، وأن تقوم خلال عشرة أيام من تاريخ صدور هذا القرار بالتنسيق مع الدائنين لتشكيل لجنة الدائنين من ممثلين عن فئات ديونها عملا بحكم المادة (70) من قانون الإفلاس ، وأن تودع لدى إدارة الإفلاس خلال عشرة أيام من انتهاء المدة المبينة بالمادة السابقة قائمة بقات الديون وتشكيل لجنة الدائنين عملا بحكم المادة (72) من قانون الإفلاس ، وأن تودع نسخة من مقترح التسوية الوقائية خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار عملا بحكم المادة (74) من قانون الإفلاس ، ومن ثم السعي إلى دعوة الدائنين للموافقة على مقترح التسوية الوقائية واستكمال الإجراءات المقررة بالواد من 76 حتى 81 من قانون الإفلاس . أمين السر قاضي الإفلاس	
--	--